

“Features of the doubts raised about Sahih Al-Bukhari in the balance of hadith  
”criticism, a critical terminological hadith study

”معالمُ من الشبهات المثارة حول صحيح البخاري في ميزان النقد  
الحديثي، دراسة حديثية مصطلحية نقدية”

الباحث: عبد الفتاح بن الحسين ايت بلخير، باحث بقسم الدكتوراه بكلية الآداب مراكش، المغرب.

تاريخ النشر: ٢٠٢٤/١٠/١٥

تاريخ القبول: ٢٠٢٤ /٩/٣٠

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٩/٢٣

## الملخص:

ولهذا جاء البحث ليتدارس تلك الجزئيات وفق عنوان: "معالم من الشبهات المثارة حول صحيح البخاري في ميزان النقد الحديثي، دراسة حديثة مصطلحية نقدية"، تحت محور: الشبهات المثارة حول صحيح البخاري في ميزان النقد الحديثي. ولا أدعي أنني جئت بما لم يأت به غيري وإنما الغرض الأساس استقراغ الجهد في تنزيل مبادئ ما حصلناه على يد اساتذتنا من تكوينات وملكات العلوم الشرعية تنظيرا وتحليلا وتأصيلا، خصوصا الجانب الحديثي المصطلحي وما إليه. على ظاهرة نراها واجبا دينيا متمثلة في درء الشبه المثارة حول جامع الإمام البخاري وفق ميزان حديثي. والتي يحتاج الناس فيها الى أجوبة علمية أكاديمية عملية دقيقة، لا أجوبة تضيي عليها العمومية. وقد حاولت جاهدا استقراغ الجهد للوصول إلى نتائج مفيدة بإذن الله. ونسأل الله تعالى التوفيق والسداد.

**الكلمات المفتاحية:** "معالم من الشبهات، المثارة حول صحيح البخاري، في ميزان النقد الحديثي، دراسة حديثة مصطلحية نقدية"

## Abstract

Therefore, the research came to study those details under the title: "Features of the doubts raised about Sahih Al-Bukhari in the balance of Hadith criticism, a critical terminological Hadith study", under the axis: The doubts raised about Sahih Al-Bukhari in the balance of Hadith criticism. I do not claim that I have come up with what others have not come up with, but the main purpose is to exhaust the effort in applying the principles of what we have acquired from our professors of formations and faculties of Islamic sciences in theory, analysis and foundation, especially the terminological Hadith aspect and so on. On a phenomenon that we see as a religious duty represented in warding off the doubts raised about the collection of Imam Al-Bukhari according to the Hadith scale. And for which people need precise academic scientific answers, not answers that give it generality. I have tried hard to exhaust the effort to reach useful results, God willing. We ask God Almighty for success and guidance.

**Keywords:** "Features of the doubts raised about Sahih Al-Bukhari, in the balance of Hadith criticism, a critical terminological Hadith study" .

## المقدمة:

الحمد لله رب للعالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه أجمعين  
ومن استنار بهديه وسنته إلى يوم الدين وبعد؛

فلجامع البخاري والذي هو "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه" خصلةً زادت مكانة وفضلا على بقية كتب الحديث، وعلى إثر هذا صار هذا الجامع عرضة للبحث والمناقشة، غير أن بعض النقاد قد استدركوا عليه بعض الأحاديث حرصا منهم على تهذيبه ومدارسته دراسة موضوعية مبنية على حسن القصد، مما أدى إلى إثارة شبهات حوله. وهذا المقال يسعى لمدارسة جزئيات من هذه الشبهات العلمية المصطلحية لكن وفق ميزان النقد الحديثي. فتناول المقال مناقشة مشروعية نقد صحيح البخاري أولا ثم بسط ما انتقد على جامع البخاري كإيراده أحاديث معلّنة وكذا لذكره بعض الأحاديث التي لا تليق للاحتجاج. ثم تعرض المقال لمناقشة ونقد هذه الشبهات الدقيقة والتي قد انطلت على طائفة ممن ينسبون للمشتغلين بالحديث، مناقشة ونقدا مبنيين على قواعد حديثية. كما يسعى البحث لإيصال حقيقة مهمة تتجلى في تخصيص المحدثين لصحيح البخاري (وكذا مسند الإمام مسلم تبعا) بأحكام وقواعد خاصة والتي يُعدّها البحث ثمرة من ثمرات هذه الشبه.

## أهمية الموضوع:

تكمُن أهمية الموضوع في أمور كثيرة أهمها:

١. البرهنة على أن الدراسات الإسلامية والاجتهاد فيها جديرة بمواكبة ومعالجة كل مستجد، وفك شفرات ونوازل الأمة، وبالإسهام في التنمية المستدامة.
٢. الإسهام في تنوير الناس وإزالة الغيبش وسوء الفهم الذي قد تكتنفه الانتقادات المتتالية حول صحيح البخاري.
٣. أن البحث يدارس كتابا من أوثق كتب السنة و الذي هو صمام أمانها ألا وهو صحيح البخاري.
٤. بيان مشروعية نقد أي تأليف بشري ولو كان صحيح البخاري مادام هذا النقد مبنيا على منهج علمي منضبط، بغض النظر عن صواب الانتقاد من عدمه.
٥. أن موضوع البحث مرتبط بأدق أبواب النقد الحديثي ألا وهو باب العلل ونقد الأسانيد والمتون.

6. توالي التحاملات على هذا السفر الجليل تارة تارة، ينبغي أن تؤرق جفون كل من له غيرة على دينه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأن تدفعه للبحث عما وراثيات هذا التحامل وألغازه ونيرانه الهائلة. فهذا واجب ديني.

### أسباب اختيار الموضوع:

هناك أمور كثيرة دفعتني إلى الكتابة في هذا الموضوع إضافة إلى أهميته السابقة، ومن أهم الأسباب أذكر الآتي:

1. أن في الموضوع تنمة و نوع إكمال لمشروع رسالتي للماجستير<sup>1</sup> ومزيد مفاتشة ومباحثة للصناعة الحديثية للإمام البخاري من خلال جامعه، إذ البحث سينظر إلى صحيح البخاري من زاوية نقدية داخلية بعدما اهتمت دراستي السابقة على النقد الخارجي.
2. الإسهام في نصرة السنة النبوية متمثلة في جامع الإمام البخاري ملتزما بالإطار المنظم للبحوث العلمية الأكاديمية.
3. إزالة الحيرة واللبس والاضطراب الذي خلقتها شبه بعض المنتقدين في هذا الشأن.
4. إبراز ثمرات الموضوع التي اجتباها العلماء من خلال درة الشبه عما انتقد على بعض أحاديث جامع البخاري. فرب ضارة نافعة.

---

<sup>1</sup>: والتي وسمتها ب" تخريج ودراسة متون وأسانيد أحاديث شرح صحيح البخاري لابن بطلان من بداية كتاب العلم إلى باب "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين" بقسم الحديث بجامعة المدينة العالمية (ميديو) ماليزيا تحت إشراف أ.د منصور يوسف سنة 2016م. والرسالة مطبوعة على شكل كتاب. ثم أتممت هذا المشروع بمواصلة تخريج الأحاديث إلى تنمة كتاب العلم من خلال بحث تخرج الإجازة" بكلية الآداب مراكش موسم 2017م. تحت إشراف فضيلة الاستاذ والدكتور ميمون باريش نفع الله به.

**أهداف الموضوع:**

تهدف الدراسة إلى أمور أهمها:

١. يسعى البحث الى الإسهام في إثراء المكتبة الإسلامية بموضوع يتدارس ويحلل ويوجه الشبه المثارة حول صحيح البخاري تحت ميزان النقد الحديثي.
٢. بيان أن المشتغل بالعلم وعموما وبمدارك الاجتهاد في مستجدات العصر خصوصا لا مناص له من ملكة كافية في علم مصطلح الحديث أصالة وما يتفرع منه من مباحث. وكل قصور فيه إلا وهو معيق من معيقات البحث والاجتهاد فيه؛ اذ موضوع البحث من النوازل القديمة التي تثار بين الفينة والأخرى.
٣. البحث العلمي والاجتهاد فيه وحده جدير وكفيل بمعالجة أي ظاهرة وعلى أي صبغة كانت؛ كمسألتنا هذه التي يجد الباحث نفسه يغوص في باب العلل والنقد الحديثي. وهنا يتبين بأن مدارك العلم لا تنتهي لها ولا تزال تسعف الخلق في جميع مناحي الحياة.
٤. الوقوف على أجوبة علمية ودقيقة للشبه المثارة حول صحيح البخاري. وبيان أن هذا الباب ليس على صبغة واحدة؛ فليست كل شبهة مثارة في هذا الباب لها سوء قصد.
٥. إبراز مكانة الإمام البخاري العلمية والمنضبطة وفهمه الثاقب والدقيق في صناعته، وذلك من خلال كشف وتوضيح مقاصده مما استُدرك عليه من بعض النقاد ظنا منهم أنه قد جانب الصواب في بعض الأحاديث، فיעلوا شأنه أكثر فأكثر. إذ الرجل قد أعيا فحول العلم في فك شفرات ورموز جامعته الصحيح.

**مشكلة الموضوع:**

لا شك أن البحث سيعرض معالم من الشبهات المثارة حول صحيح البخاري في ميزان النقد الحديثي؛ لذلك تطرح مشكلة الدراسة سؤالا رئيسا، ألا وهو: هل احترمت الشبهات المثارة حول صحيح البخاري ميزان النقد الحديثي؟ ومنه فالبحث سيسعى للإجابة عن اسئلة متفرعة من السؤال الأم وهي على النحو الآتي:

- 1- ما مشروعية نقد صحيح البخاري ؟
- 2- ما موقف قواعد النقد الحديثي مما انتقد على جامع البخاري من إيراده أحاديث معلّة ؟
- 3- هل في جامع الإمام البخاري أحاديث لا تليق للاحتجاج؟

#### 4- هل خصص المحدثون صحيح البخاري (ومن طبيعة الحال صحيح مسلم تبعاً) بأحكام وقواعد

خاصة؟

**منهج الدراسة:**

اقتضت طبيعة الدراسة أن أستعين بالمنهج الاستقرائي والتحليلي لأدلة منتقدي بعض أحاديث صحيح البخاري وكذا توجيهات أهل الحديث لتلك الانتقادات قصد الوصول إلى نتائج ناجعة وأجوبة لمشكلة البحث وأسئلتها الفرعية. وعلى هذا فسأتبع الإجراءات العلمية الأكاديمية الآتية:

1. كتابة الآيات القرآنية وفق مصحف ورش عن نافع المدني من طريق الأزرق وبالرسم العثماني.
2. تتبع واستقراء -قدر الإمكان- الأحاديث والآثار الواردة في المباحث المنتقدة والمذكورة في مشكلة البحث
3. الاعتماد على نسخة صحيح البخاري بترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، تقديم العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى سنة ٢٠١٠م، مصر القاهرة.
4. عند تخريج الأحاديث والآثار سأسير وفق منهج المحدثين في ذكر مصادر التخريج. لكن عند الحكم عليها سأكتفي مختصراً باجتهاد أهل الصنعة؛ لأنهم أهل لذلك ولأن حجم البحث والوقت لا يكفي لتتبع طرق الأحاديث ودراسة أسانيدها وجمع طرقها والوقوف على مدارها واتباع بقية طرق هذا الفن للوصول للحكم الحديثي.
5. سأحرص طيلة البحث على احترام وتتبع منهج واحد منضبط من مناهج البحث من حيث توثيق الأقوال وذكر مصادرها ومراجعتها، سواء في الإحالات أو قائمة الفهارس.

**هيكلية الموضوع:**

ولتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن أسئلة مشكلتها فقد قسمت الموضوع إلى مقدمة ومطالب أربعة. فأما المطلب الأول فقد خصصته لـ"مشروعية نقد صحيح البخاري". ثم عرّجت بمطلب ثان بعنوان: "ما انتقد على جامع البخاري من تخريجه لرواة عنده ضعفاء". ثم جاء المطلب الثالث موسوماً بـ: "ذكره في جامعه لبعض الأحاديث التي لا تليق للاحتجاج". وبعد هذا خصص البحث المطلب الرابع الأخير بعنوان: "تخصيص المحدثين لصحيح البخاري بأحكام وقواعد خاصة". ثم تأتي الخاتمة لتتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة. ثم ختم البحث بقائمة المصادر والمراجع.

## المطلب الأول: مشروعية نقد صحيح البخاري

إذا تتبعنا المسار التألفي في علوم الحديث سنجد ان مسألة نقد جامع الامام البخاري لم يخل منها عصر من تلك العصور. ففي أواخر القرن الرابع الهجري لم يجد الإمام الدارقطني (ت 385 هـ) حرجا في نقد جامع البخاري، وذلك حين ألف كتاب "التتبع" وكذا ابو علي الغساني الجبائي (ت 498 هـ) في كتابه "التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري". وكذا أبو الحسن بن القطان (ت 628 هـ) في كتابه "بيان الوهم والإيهام" بتحقيق العلامة الدكتور الحسين ايت سعيد -حفظه الله-. وكذلك صاحب كتاب "الأطراف على الصحيحين" أبو مسعود الدمشقي (ت 662 هـ)...، ولا تزال هذه الحركة من النقد مستمرة إلى يومنا هذا لكن بوثيرة قليلة (أقصد النقد البناء الموضوعي).

وقد بلغ تعداد الأحاديث المنتقدة على جامع البخاري مائةً وعشرة حديثاً-كما أحصاها

الحافظ-، وهي موزعة إلى قسمين اثنين؛<sup>٢</sup>

\*قسم وافقه الإمام مسلم على تخريجه: وعدتها اثنان وثلاثون حديثاً.

\*وقسم انفرد الإمام البخاري بتخريجه: وعددها ثمانية وسبعون حديثاً

اذن هذه جملة ما تعقبه الحفاظ النقاد الأعلام بعلم الأسانيد وخفايا الطرق.

و من زاوية أخرى وتفرع آخر نجد في العصر الحاضر تثار قضية نقد ومراجعة صحيح البخاري أحيانا من طرف غير المتخصصين في العلوم الشرعية. وعموما يمكن تقسيم هذا النقد إلى نوعين، فمنه النقد العلمي المبني على الحجة والدليل والبرهان، وهذا يكون من قِبل المحدثين، ونقد يروم التجديد في أصول علم الحديث ويهدف إلى تنقية كتب السنة مما علق بها من الشوائب. وهناك نقد يرمي إلى الطعن في كتب السنة وعلى رأسها صحيح البخاري ليسحب عنه صفة الصحة جملة وتفصيلا، أو في أحسن الأحوال سحب صفة الصحة عن عدد من أحاديثه.

إن هذه القضية تجعل من الواجب على الباحثين والمفكرين التعريف بصحيح البخاري، وبيان منهجه، فإن من جهل شيئا عاداه. وكذا توضيح نقد العلماء قديما وحديثا لصحيح البخاري. وهذا يوقفنا أمام إشكال منهجي مفاده: كيف نتعامل مع تراثنا الإسلامي عموما بما فيه الحديثي، أنقبله جملة وتفصيلا من غير تحفظ، أم نخضعه لميزان التقويم؟ وفي هذه الحالة الثانية، بأي منهج؟ ومن أجل أي هدف؟

<sup>٢</sup>: هدي الساري لابن حجر (ص ٣٤٦).

وقد أقر علماءنا منذ القدم وقوع النقد في صحيح البخاري وغيره، كابن الصلاح وابن حجر<sup>٣</sup>.  
ولربما وافق هؤلاء الأعلام أحيانا على بعض الانتقادات التي تعل بعض الأحاديث على تفصيل في ذلك.  
وبالتالي فهذا يوصلنا إلى مشروعية نقد صحيح البخاري مادام النقد بناء وموضوعيا وفي بحبوحة قواعد  
النقد التي لا تخرج عن إطارها. وإلى هذا أيضا قد اشار الامام ابن القيم حين عبر عن النقد بلفظ  
"التنازع" فقال: "وأهل الحديث متفقون على أحاديث الصحيحين وإن تنازعوا في أحاديث يسيرة منها جدا،  
وهم متفقون على لفظها ومعناها كما اتفق المسلمون على لفظ القرآن ومعناه"<sup>٤</sup>.

### المطلب الثاني: ما انتقد على جامع البخاري من تخريجه لرواة عنده ضعفاء

من الشبه العلمية التي أثيرت حول جامع الإمام البخاري ذكره لرواة سبق وضعفهم. وهذا الأمر  
يتنافى مع اشتراطه للصحة في جامعه دون بقية كتبه الأخرى خارج الصحيح.  
إن هذه الجزئية تعد من دقائق مسائل علوم الحديث، لذلك اختيرت لتلك الغاية ولأن الشبهة فيها سهلة  
الوقوع وبالتالي يخطئ في فهمها كثير من الناس، في حين أن جوابها سهل ميسور لمن تبين له كلام  
أهل الصنعة في هذا الباب وفهمه.

وخلاصة هذه الجزئية أن الإمام البخاري و إن اشترط الصحة في جامعه إلا أن هذا لا يعني أن  
منهج الإمام البخاري في صحيحه ألا يخرج عن رواة متكلم فيهم أو موصوفين بالضعف، والحق أن من  
منهجه ألا يخرج إلا الصحيح من حديثهم، وهذا عين الإنصاف وأسلم سبيل من سبل الجرح والتعديل؛ لقوله  
تعالى: {وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ۖ وَأَوْفُوا بِالْكِيلِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ لَا تَكْلَفُ  
نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ۗ ذَٰلِكُمْ وَصَاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ  
(١٥٢) }<sup>٥</sup>. فالراوي الضعيف أو المتكلم فيه لا يلزم أن ترد جميع مروياته - ما دام غير متهم بالكذب -،  
إذ قد يكون مضعفا في حال دون حال، أو في شيخ دون شيخ، أو في قطر دون قطر، أو في حديث معين  
دون أحاديث آخر، ونحو ذلك من أنواع التضعيف... فلا يجوز أن نرد جميع مروياته، بل نقبل حديثه  
الذي تبين لنا أنه ضبطه وحفظه وأداه كما حفظه، ونرد حديثه الذي تبين لنا أنه أخطأ فيه، ونتوقف فيما لم

٣: النكت على ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة، ط١، ١٩٨٤م، ج١، ص٣٧٩.

٤: الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعتلة لابن القيم الجوزية، تحقيق نور الدين عتر، دمشق، مطبعة الصباح، ط٣،  
٢٠٠٠م، ص٥٣.

٥: الآية رقم ١٥٢ من سورة الأنعام

يتبين لنا أمره، وهذا هو حكم التعامل مع جميع مرويات الرواة الضعفاء، وليس كما يظن البعض أن الراوي الضعيف ترد جميع مروياته جملة وتفصيلاً.

هذا هو منهج أئمة الرواية والدراية سلفاً وخلفاً، ومنهج الإمام البخاري في جامعه و كذا الإمام مسلم في صحيحه، ويسمى هذا بـ"منهج الانتقاء من أحاديث الضعفاء"؛ أي قبول وتصحيح أحاديث بعض الرواة المتكلم فيهم بالضعف إذا تبين أنهم قد حفظوها وصانوها من الضعف. ومن جهة أخرى قد يُرد حديث الراوي الثقة إذا تبين أنه لم يحفظ هذا الحديث المعين، أو خالف فيه من هو أوثق منه و أحفظ. و يبقى أمر البحث في المتابعات والشواهد (الاعتبار) لمعرفة من وافق هذا الراوي المتكلم فيه من الرواة الثقات من أنفع وسائل التثبت من حفظ الراوي المتكلم فيه لتصحيح حديثه أو تضعيفه.

ومن هنا فتخريج الإمام البخاري في جامعه عن بعض الرواة الضعفاء أو المتكلم فيهم لا يخلو من الأحوال الآتية:

١. إما أن الصواب في هذا الراوي هو التوثيق، وأن تضعيف من ضعّفه مردود عليه مثل: عكرمة مولى ابن عباس<sup>٦</sup> و حمران بن أبان (وهو المثال المختار لهذه الفقرة) وغيرهما.
٢. أو أن الراوي مُضعّف في الأحاديث التي يتفرد بها فقط، أما ما وافق فيه الرواة الآخرين فيقبل حديثه، فيخرج البخاري له ما وافق فيه الثقات، لا ما تفرد به، مثل: محمد بن عبد الرحمن الطفاوي<sup>٧</sup>، وفضيل بن سليمان النميري<sup>٨</sup>، وغيرهما.
٣. أو أن الراوي مُضعّف بالاختلاط والتغير، فيروي له البخاري عمّن أخذ عنه قبل اختلاطه وتغيره، مثل: حصين بن عبد الرحمن السلمي<sup>٩</sup>.
٤. أو أن الراوي ضعيف، لكن البخاري لم يسق له حديثاً من الأحاديث الأصول، وإنما أورده في إسناد يريد به متابعة إسناد آخر أو الاستشهاد له به، أو في حديث معلق.
٥. أو أن الراوي مُضعّف إذا روى عن شيخ معين، أما إذا روى عن غيره فيقبل حديثه، فتجد الإمام البخاري يجتنب روايته عن الشيخ المضعف فيه، مثل: معمر بن راشد<sup>١٠</sup> عن ثابت البناني. وغيرها من الاعتبارات التي يعلمها أهل الصنعة والدرية والدراية في هذا الفن.

٦: تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (٤٠٠٩/٢٦٤/٢٠).

٧: ينظر ترجمته في كتاب (تهذيب التهذيب ٥١١/٣٠٩/٩).

٨: المصدر السابق (٥٣٥/٢٩١/٨).

٩: المصدر نفسه (٦٥٩/٣٨١/٢).

## مثال تطبيقي:

ومن أمثلة هذا ما ورد في السؤال من الكلام حول الراوي حمران بن أبان، وهو مولى عثمان بن عفان.

قال ابن عبد البر رحمه الله: "أهل السير والعلم بالخبر قالوا: "وكان حمران أحد العلماء الجلة، أهل الوداعة والرأي والشرف بولائه ونسبه. وعامة أهل العلم على توثيقه، مع كونه قليل الحديث، ولم ينقل تضعيفه إلا عن ابن سعد في "الطبقات الكبرى"، حيث قال: "كان كثير الحديث، ولم أرهم يحتجون بحديثه، والعلماء يقدمون التعديل والتوثيق على الجرح المبهم".<sup>١١</sup>

ولذلك يقول الذهبي رحمه الله: "حجة"، وقال الحاكم: "تكلم فيه بما لا يؤثر فيه". قلت: هو ثبت.<sup>١٢</sup> وأما تضعيف البخاري له فلم يقف العلماء على تصريح لذلك إلا فيما نُقل عن الإمام الذهبي حين قال: "أورده البخاري في الضعفاء، لكن ما قال ما بليته قط".<sup>١٣</sup>

وهذا كما يرى الناظر المتأمل غير كاف لتضعيفه أيضا، إذ لم نقف على نص كلام البخاري نفسه في الضعفاء، ولعله في "الضعفاء الكبير" الذي لم يطبع بعد، ويبدو أنه البخاري أورده إيرادا مجردا من غير حكم عليه بالضعف، وهو ما يدل عليه قول الذهبي: (ما قال ما بليته).

وعلى كل حال، فالإمام البخاري قد أخرج في صحيحه لحمران حديثين اثنين فقط وهما كالآتي:

### الحديث الأول:

قال الإمام البخاري: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى قال حدثني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب أن عطاء بن يزيد أخبره أن حمران مولى عثمان أخبره أنه رأى عثمان بن عفان دعا بإناء، فأفرغ على كفيه ثلاث مزارر فغسلهما، ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض، واستنشق، ثم غسل وجهه ثلاثا، ويديه إلى المرفقين ثلاث مزارر، ثم مسح برأسه، ثم غسل رجله ثلاث مزارر إلى الكعبين، ثم قال: قال

<sup>١٠</sup>: نفسه (٤٣٩/٢٤٣/١٠).

<sup>١١</sup>: التمهيد لابن عبد البر، (٢١١/٢٢).

<sup>١٢</sup>: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، للحافظ الذهبي، ص ٩.

<sup>١٣</sup>: يعني أن الإمام البخاري لم يذكر سبب ضعفه. وقد ترجم البخاري رحمه الله نفسه لحمران بن أبان في "التاريخ الكبير" (٨٠/٣) ولم يذكر فيه =

= جرحا و لا تعديلا. (انظر ميزان الاعتدال للحافظ الذهبي (٦٠٤/١)).

رسول الله صلى الله عليه وسلم: ( مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ )<sup>١٤</sup>.

وهذا الحديث من رواية حمران عن سيده عثمان بن عفان، وهي من أوثق الروايات وأصحها، فقد كان حمران ملازماً لعثمان، يخدمه ويصحبه، بل كان حاجباً له، وكاتباً بين يديه، حتى كتب لعثمان وصية له بالخلافة لعبد الرحمن بن عوف حين مرض مرة، وقال قتادة: إن حمران بن أبان كان يصلي مع عثمان بن عفان فإذا أخطأ فتح عليه. وكان قرابة عثمان يجلون حمران كثيراً، ويقدرونه لأجل صحبته له، وقد ذكره الحافظ في تهذيب التهذيب<sup>١٥</sup>.

**أقول:** فمن هذا حاله ألا يقبل حديث يحدث به عن مولاة عثمان، ليس فيه ما يستكر، بل جاءت له شواهد لا تعد كثرة في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وفي فضل الوضوء. فعلى فرض أن الإمام البخاري يضعف حمران على وجه العموم، فذلك لا يلزم منه أن يرد جميع أحاديثه، بل قد يُحَرِّج حديثه الذي يطمئن إلى صحته لقرائن وأدلة أخرى.

### الحديث الثاني:

ما أخرجه الإمام البخاري في كتاب مواقيت الصلاة من جامعه، باب "لا تتحرى الصلاة قبل الغروب" (1/121/587) وقال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَبِي نَضْرَةَ يَحَدِّثُ عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: (إِنَّكُمْ لَتُصَلُّونَ صَلَاةً، لَقَدْ صَحِبْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا رَأَيْنَاهُ يُصَلِّي بِهَا، وَلَقَدْ نَهَى عَنْهُمَا، يَعْنِي الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ).

و للمتأمل أن يرى بأن هذه الرواية من رواية حمران عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه في موضوع ساق له البخاري مجموعة من الأحاديث عن ابن عمر وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة في باب: "لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس"، وهذه المسألة وردت فيها الكثير من الأحاديث الصحيحة التي

١٤: رواه البخاري في كتاب الوضوء من جامعه، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً وباب المضمضة في الوضوء (١/٤٤٣ و٤٤٤) برقم ١٥٩ و١٦٤.

١٥: قال فيه الحافظ: مولى عثمان وحاجبه، كان من النمر بن قاسط سبي بعين التمر فابتاعه عثمان من المسيب بن نجبة فأعتقه أدرك أبا بكر وعمر وروى عن عثمان ومعاوية وعنه أبو وائل شقيق بن سلمة وهو من أقرانه وأبو صخرة جامع بن شداد وعروة بن الزبير ومعاذ بن عبد الرحمن التيمي وعطاء بن يزيد الليثي وأبو التياح وأبو سلمة بن عبد الرحمن وبيان بن بشر البجلي وغيرهم. قال معاوية بن صالح عن يحيى بن معين: "حمران من تابعي أهل المدينة ومحدثهم". وقال ابن سعد نزل البصرة ودعى ولده في النمر بن قاسط وكان كثير الحديث ولم أرهم يحتجون بحديثه وحكى قتادة أنه كان يصلي مع عثمان فإذا أخطأ فتح عليه وحكى الليث بن سعد أن عثمان أسر إليه سرا. مات بعده سنة خمس وسبعين للهجرة (٧٥ هـ). (تهذيب التهذيب ٣/ص ٢٤ و٢٥/ برقم ٣١).

تتهى عن الصلاة بعد العصر، فليس في رواية حمران شيء مستنكر ولا مستغرب، حتى يرد حديثه هنا، فتأمل كيف انتقى البخاري من حديثه ما هو صحيح مقبول.

### المطلب الثالث: ذكره في جامعه لبعض الأحاديث التي لا تليق للاحتجاج

إن من الانتقادات الموجهة لصحيح البخاري وجود أحاديث لا تليق للاحتجاج. والحق أن هذا الانتقاد مردود ومدفوع؛ لأن أصحاب هذه المقالة لم يلم بمنهج البخاري في هذا الباب أو لم يدقق ويحقق في الأمر بالقدر الذي يزيل عنه الغبش واللبس. فمن المعلوم عند أهل الحديث المشتغلين بالرواية والدراية أن الإمام البخاري في جامعه قد يروي أحاديث ليست من باب الاحتجاج، وإنما لبيان عللها. وهذا أخذه العلماء وفهموه من خلال تتبع واستقراء جامع البخاري تتبعا واستقراء تامين، على عكس الإمام مسلم الذي صرح بذلك في مقدمة صحيحه، فقال رحمه الله:

"فأما القسم الأول (يقصد أحاديث الأصول)، فإننا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر، والصدق، وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حمال الآثار، ونقال الأخبار، فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم، والستر عند أهل العلم معروفين، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان، والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة، لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة، وخصلة سنوية، ألا ترى أنك إذا وازنت هؤلاء الثلاثة الذين سميناهم عطاء، ويزيد، وليثا، بمنصور بن المعتمر، وسليمان الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد في إتقان الحديث والاستقامة فيه، وجدتهم مباينين لهم، لا يدانونهم لا شك عند أهل العلم بالحديث في ذلك، للذي استفاض عندهم من صحة حفظ منصور، والأعمش، وإسماعيل، وإتقانهم لحديثهم، وأنهم لم يعرفوا مثل ذلك من عطاء، ويزيد، وليث، وفي مثل مجرى هؤلاء إذا وازنت بين الأقران كابن عون، وأيوب السختياني، مع عوف بن أبي جميلة، وأشعث الحمراني، وهما صاحبا الحسن، وابن سيرين، كما أن ابن عون، وأيوب صاحباهما، إلا أن البؤن بينهما، وبين هذين بعيد في كمال الفضل، وصحة النقل، وإن كان عوف، وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم، ولكن الحال ما وصفنا من المنزلة عند أهل

العلم، وإنما مثلنا هؤلاء في التسمية ليكون تمثيلهم سمة يصدر عن فهمها من غيبي عليه طريق أهل العلم في ترتيب أهله فيه، فلا يقصر بالرجل العالي القدر عن درجته، ولا يُرفع مُتَّصِعُ القدر في العلم فوق منزلته، ويُعطى كلُّ ذي حق فيه حقه، وينزَّلُ منزلته<sup>١٦</sup>.

أما الإمام البخاري فكان الأمر عنده يتطلب جهداً وفهماً وتدقيقاً لمعرفة مقصده وترتيبه. ومن جهة أخرى فقد كان البخاري واضحاً في مقصده من ذلك، حيث كان يروي أحاديث هذه المسألة (أي ذكره في جامعه لبعض الأحاديث التي لا تليق للاحتجاج) للانتفاع من نكتة حديثية أو بيان علة سندية أو متنية لا لغرض الاحتجاج.

ولهذا نجد الحافظ قد أكد هذا الأمر مدافعاً عن الإمام البخاري في هذا الباب وذلك حين ساق البخاري بعض الأحاديث الموقوفة أو المرسلة في خضم أحاديث مسندة، في حين أنه أوصلها من طرق أخرى. فقال الحافظ رحمه الله: "ومنها أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال، ورجح عنده الوصل فاعتمده، وأورد الإرسال منبهاً على أنه لا تأثير له عنده في الوصل، ومنها أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع، والحكم فيها كذلك"<sup>١٧</sup>.

وقال الحافظ في موضع آخر: "ومنها ما يشير صاحب الصحيح إلى علته كحديث يرويه مسنداً، ثم يشير إلى أنه يروي مرسلًا، فذلك مصير منه إلى ترجيح رواية من أسنده على من أرسله"<sup>١٨</sup>.  
**المطلب الرابع: تخصيص المحدثين لصحيح البخاري بأحكام وقواعد خاصة.**

إن من ثمرات تعرض صحيح البخاري للانتقادات في بعض الأحاديث -على قلتها- أن ترتب على ذلك قواعد مصطلحية حديثية، وهي نتاج لردود علماء الأمة على تلك الانتقادات، فرب ضارة نافعة. ومن تلك القواعد نذكر الآتي:

**القاعدة الأولى:** الأحاديث التي انتقدت في الصحيح لا تقدر بأصل موضوع الصحيح، لورود ذلك من جهة أخرى:

١٦: مقدمة صحيح مسلم، (ص ٥٤). إلا أن بعض العلماء لهم آراء أخرى حول مقصد مسلم من إيراد هذه الأحاديث ليس هذا محل بسطه.

١٧: هدي الساري لابن حجر العسقلاني، ص ٣٥٧.

١٨: النكت على مقدمة ابن الصلاح، ج ١، ص ٣٨٣.

ولذلك نجد الحافظ ابن حجر يقول: "هذه الأحاديث (يقصد المنتقاة) وإن كان أكثرها لا يقدر في أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى"<sup>١٩</sup>. يعني أن الإمام البخاري لم يوردها مورد الأحاديث الأصول التي توفرت فيها شروطه في جامعته ومن أهمها تحقق المعاصرة واللقي، وكذا أن يتفق المحدثون ممن كانوا قبل البخاري أو المعاصرون له على صحة الحديث، وغيرها من الشروط، والتي بسطها العلماء والشرح بسطا وتوضيحا<sup>٢٠</sup>.

**القاعدة الثانية:** كثير مما انتقد على الصحيح كان مبنيا على قواعد ضعيفة عند المحدثين:

هذه القاعدة مبنية على استقراء وتتبع من طرف الحافظ ابن حجر لحجج الإمام الدارقطني رحمهما الله؛ باعتبار الإمام الدارقطني أقوى من تعرض للصحيح تمحيصا وانتقادا. ومن طبيعة الحال تحت ميزان النقد الحديثي لا الطعن المبني عن هوى وسوء قصد فهذا ليس محل موضوع البحث. وإلى هذا يشير الحافظ قائلا: "فصل قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث، فطعن في بعضها، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدا مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، فلا تغتر بذلك"<sup>٢١</sup>.

**أقول:** وعبارة الطعن هنا ليست على ظاهرها، فالمراد بالطعن النقد العلمي لا النقد المذموم. وهذا أمر لا بد من بيانه وتوضيحه. إذ كتب الحديث مملوءة بهذه الألفاظ حملات الأوجه والتي تحتاج لبيان مقامها الخطابي. ومنه قول بعض الصحابة عن صحابي آخر في مسألة ما: "كذب فلان" أي بمعنى أخطأ وليس الكذب المعهود الذي هو من كبائر الإثم.

كما نجد الإمام النووي -رحمه الله- قد دافع في خضم الكلام عن الصحيحين معا (والذي يهمننا هنا صحيح البخاري) حيث قال: "وهذا الذي استدركه- يقصد الإمام الدارقطني رحمه الله- بناه على القاعدة المعروفة له ولأكثر المحدثين؛ أنه إذا تعارض في رواية الحديث وقف ورفع أو إرسال واتصال، حكموا

١٩: هدي الساري لابن حجر العسقلاني ص ٣٤٦.

٢٠: سيرة الإمام البخاري سيد الفقهاء وإمام المحدثين، المباركفوري، تحقيق الدكتور عبد الحليم البتوي، دار عالم الفوائد، مكة، ط ١، ص ٣٥٣ و ٣٥٤.

٢١: هدي الساري ص ٣٤٦.

بالوقف والإرسال، وهي قاعدة ضعيفة ممنوعة، والصحيح طريقة الأصوليين والفقهاء، والبخاري ومسلم ومحققي المحدثين أنه يحكم بالرفع والاتصال لأنها زيادة ثقة<sup>٢٢</sup>.

ويتبين للمتأمل لدفاع الإمام النووي عن الصحيح أن مذهبه الترجيح للوصول أو الرفع عند اجتماع ما يقابلها من وقف وإرسال؛ وهذا يلزمه بقبول زيادة الثقة مطلقا وهذا فيه نظر و اختلاف معروف بين علماء الحديث. وبالتالي إسناد هذا المذهب إلى البخاري في جامعه يستلزم بحثا ومفاتيحة. إذن حسبنا عبارة الحافظ ابن حجر فهي شاملة وسليمة وغير حمالة الأوجه. وذلك حين قال: " وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدا مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، فلا تغتر بذلك"<sup>٢٣</sup>.

### القاعدة الثالثة: تقديم تصحيح الشيخين في صحيحهما على من عارضهما غالبا:

هذه القاعدة مجملة وتشمل الأغلب ولا تعم؛ إذ قواعد علم الحديث فيها نسبة من النسبية، وبالتالي لا ينبغي إطلاق الصواب دائما على ما جنح إليه البخاري في جامعه عموما، فعمله يبقى في دائرة الاجتهاد. لكن لمدى إمامة البخاري في علم الحديث وخصوصا من خلال عمله في جامعه فهنا لا ريب في تقديم رأي الإمام البخاري -غالبا- على رأي أهل عصره ومن بعده من أئمة الحديث عند التعارض. وبالتالي يُقدم رأي الشيخين في صحيحهما (خصوصا البخاري) على رأي غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة. ولعل هذا هو أعدل الأقوال لأن فيه اعتبارا وتقديرا لقيمة جامع البخاري و فرارا من إنزاله منزلة لا تنبغي.

### القاعدة الرابعة: الأحاديث المنتقدة بوجود علل، هي علل غير قادمة:

وهذه القاعدة قد أكدها غير واحد من الأئمة ٢٤ إذ ترتبط بمباحث كثيرة كالأضطراب في السند أو المتن أو هما معا، ومن ذلك قول الحافظ: " إن الشيخين لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له

٢٢: المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي، (١٤١/٦).

٢٣: سبق تخريجه.

٢٤: تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، للسيوطي (١٤٦/١).

علة، إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فتوجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما".<sup>٢٥</sup>

### القاعدة الخامسة: ليس كل ما ذكره البخاري في جامعه قد قصد به الاحتجاج:

هذه القاعدة سبق وشرحها البحث في المطلب الثالث وبين مقصد البخاري في جامعه من إيراده لأحاديث لا تصلح للاحتجاج فتوهم من توهم أنه يحتج بما لا يليق من الأحاديث وأنه خالف شرطه في تخصيص جامعه للصحيح فقط. والحق أن مقصده أسمى وأعلى وقد بيناه في المطلب الثالث. ولذلك من الظلم للصحيح نسبة هذا الأحاديث للصحيح دون ذكر المغزى من إيرادها في جامعه. وهذا يعرفه أهل الصنعة والدراية. إلا أن معرفة هذا المقصد بجامع البخاري يحتاج إلى جهد وتكلفة بحث واستقراء. على عكس الإمام مسلم فقد نبه عن ذلك في مقدمة مسنده.

وهذا التخصيص بتلك القواعد من باب التفضيل بين كتب السنة والذي لا يضر بالفضل، وهو اصطفاء واجتباء من الله تعالى، لذلك تواطأت الأمة على ارتضاء الصحيحين. ثم إن هذا التخصيص لم يأت عبثاً بل له سياقات واعتبارات يمكن أن تجمع في بحث خاص.

وبعد عرض مطالب البحث الأربعة سيتبين لكل متأمل متمعن أن جامع الإمام البخاري كتاب ليس بالسهل تناوله وفهم رموزه وشفراته المتنوعة، فالإمام البخاري رحمه الله كانت له أساليب متنوعة كان يروم ويقصد منها إيصال فوائد غاية في النفاسة، خصوصاً في الباب المصطلحي والحديثي. وبالتالي يمكن اعتبار المواطن التي استدركت عليه (والحق فيها كان لكفة الإمام البخاري) في جامعه بمثابة وقفات وتمارين وتطبيقات لن يُزال غبشها ولَبسها عن كل من استشككت عليه إلا بالاجتهاد والتأمل واستقراء الجهد إن كان من أهل الصنعة، وإلا فلا مناص لهذا الصنف الثاني من الرجوع إلى أهل النقد والعلل والصنعة إن كان يسأل سؤال المستلهم المسترشد. وإلا فهي مواطن فحاح واصطياد لمن انتقد بنية الزيف وابتغاء الفتنة والتشكيك والطعن. وهذا الصنف لم يهتم به البحث. وبالتالي يبقى الإمام البخاري وخصوصاً في جامعه الصحيح أنموذجاً فريداً من نماذج أهل العلم والفهم والإتقان أنموذجاً عز نظيره. وكيف لا وقد استفاد من جهود من سبقه من أئمة الحديث والفقهاء المتقنين كالإمام مالك وأحمد بن حنبل

٢٥: مقدمة فتح الباري، ص ٣٤٥.

والتوري والأوزاعي وابن راهويه... وغيرهم، فعكف على تصانيفهم ونهل من براعاتهم فحفظها واستوعبها  
وجاءنا على حلتها المتقنة. رحمه الله تعالى وسائر علماء الأمة.

## خاتمة: وقد مر البحث على فوائد ونتائج كثيرة من أهمها:

1. لا حرج في مشروعية نقد أي كتاب بعد كتاب الله تعالى، مادام الغرض منه هو النقد البناء الموضوعي المبني على حسن قصد وإرادة تمحيص للكتاب وارتقاء به. وذلك منذ أواخر القرن الرابع الهجري (ت385هـ) زمن الإمام الدارقطني رحمه الله. أما الانتقاد المراد به التشكيك فمردود وغير مشروع.
2. الخوض في مسألة نقد صحيح البخاري لم يزد المتأمل إلا معرفة ببراعة الإمام في جامعه وأن الرجل كانت له مقاصد نقدية من ترتيب أحاديث جامعه وإيراد الموقوف والمرسل أحياناً، فضلاً عن المقاصد الفقهية.
3. لا يلزم من رد بعض الأحاديث المنتقدة من قبل بعض المنتقدين المشهود لهم بالصناعة أنها أحاديث مردودة. بل قد تكون صحيحة والحق فيها لكفة البخاري، وقد تكون ضعيفة فعلاً مادام المنتقد له درجة الاجتهاد. لكن ردها من قبل بعض من جاءوا بعد البخاري يبقى اجتهاداً قابلاً للقبول والرد.
4. العلماء قد نصوا على أن أحاديث صحيح البخاري (و كذا صحيح مسلم) كلها مقبولة، إلا أحاديث يسيرة انتقدها بعض النقاد الكبار، الذين بلغوا رتبة الاجتهاد المطلق في علم الحديث. وأن ما سوى تلك الأحاديث اليسيرة، فهي متلقاة بالقبول عند الأمة جميعها.
5. القاعدة أن كل حديث من صحيح البخاري رده منتقد، فهو على حالتين اثنتين.  
الأولى: أن يكون لهذا الرد إمام مجتهد متقدم، فهذا قد يكون صواباً، وقد يكون خطأ، لكن الصواب مع البخاري. الثانية: أن يكون هذا الرد لم يسبق إليه، وهذا لا يقبل من المنتقد؛ لأنه عارض اتفاق الأمة على قبول ذلك الحديث.
6. علل الأحاديث المنتقدة على صحيح البخاري كانت عللاً إسنادية إلا إحدى عشر حديثاً عللها كانت متنية، جلها كان الصواب لكفة البخاري، إلا الشيء اليسير المختلف فيه وإن كان الصواب فيها أيضاً مع البخاري، وهذا القليل للعلماء فيها توجيه وجيه.
7. التوجيه الوجيه يتجلى في أن البخاري قد أوردتها خارج الأصول؛ يعني اعتباراً (أي في الشواهد والمتابعات)، فأخرجها لبيان العلة والتعريف بالصواب في ذلك.
8. قد نتج عن موجات الانتقادات على بعض أحاديث الصحيح ثمرات وفوائد من أهمها أفراد المحدثين للصحيحين بقواعد تفضيلاً لهما عن بقية كتب السنة، وهذا من باب التفضيل الذي لا يضر بالمفضول.

9. أن علماء الحديث والنقد والعلل قد ضربوا لنا أعلى واسمى مراتب الأدب والأخلاق في توجيههم وردهم على من انتقد الصحيح. فكان ردهم لا يخرج عن حد الأدب والتقدير. ومن ذلك قول الحافظ ابن حجر: " الفصل الثامن في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه **حافظ عصره** أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد وإيرادها حديثاً (هدي الساري 1/346)". ولما لا يكون هذا؟ ما دمنا نتكلم عن الانتقاد في الميزان الحديثي. خلافا لما نراه في أهل الطعن البعيدين عن العلم وأدبه.

هذا، وأحسبني قد اجتهدت وبذلت وسعي -بعون الله تعالى- سائلاً المولى تبارك وتعالى التوفيق والسداد، ورحم الله حافظ المغرب أبا عمر ابن عبد البر (ت 463 هـ) حينما يكرر عبارته الشهيرة في التمهيد قائلاً: "ولا أستوحش ممن خالفني وبالله العصمة لا شريك له"، وما توفيقِي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. فما كان من سداد وصواب فمن الله وحده، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان. كما أشكر جزيل الشكر والامتنان دكاترتنا الكرام المقتردين القائمين على الندوة العلمية الرصينة الموسومة بـ " جهود الامام البخاري العلمية في خدمة السنة النبوية"، أشكرهم على قبولهم بحث تلميذهم الذي تربى في رحاب محضرتهم ونهل من علمهم وأدبهم الرفيع. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

## قائمة المصادر والمراجع:

قد اشتمل البحث على المصادر والمراجع الآتية:

✚ القرآن الكريم برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق وبالرسم والضبط العثماني.

١. تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، حقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو الحجاج، جمال الدين المزي (ت 742هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1400 هـ - 1980م.
٤. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه: أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت 256 هـ) بترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، تقديم العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى سنة 2010م، مصر القاهرة.
٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ هـ.
٦. مسند الإمام أحمد: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: 241هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط رحمه الله وعادل مرشد وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ 2001م.
٧. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٧٦٧هـ) دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
٨. النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك مجد الدين الجزري ابن الأثير (ت: 606هـ)، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.
٩. الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعطلة لابن القيم الجوزية، تحقيق نور الدين عتر، دمشق، مطبعة الصباح، ط٣، ٢٠٠٠م.

١٠. النكت على ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة، ط١، 1984م.
١١. هدي الساري (مقدمة فتح الباري)، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.
١٢. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
١٣. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261 هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٤. التاريخ الكبير للبخاري (ت 256 هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
١٥. معرفة الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لم يوجب الرد، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت 748 هـ)، تحقيق أبو عبد الله إبراهيم ادريس، دار المعرفة، لبنان، بيروت.
١٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: 748 هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م.
١٧. سيرة الإمام البخاري سيد الفقهاء وإمام المحدثين، المباركفوري (١٤٢٧ هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحلیم البتوي، دار عالم الفوائد، مكة، ط١.
١٨. الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، لأبي عبد الله محمد بن سعد البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: 230 هـ)، المحقق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الثانية، 1408 هـ.